ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **19** يوليو / تموز 2015 م 3 شوال 1436 هـ □ العدد 5 السنة الأولى
Sunday **19**th July 2015

قراءة

إسرائيل وتغييب المنظمة: انتقام مستمر
3.2

استطلاع

كلام الناس في المنظمة: ماتت لم تمت؟
5.4

وقفات

المنظمة وصراعات النفوذ في جغرافية معزولة
7.6

هاني زعرب، «انتظار 9»، أكريليك وبيغمونت على قماش، 81 × 60 سم، 2012

في انتظار الفعل

هيئة تحرير الملحق

هذا هو العدد الثاني من «فلسطين/ العربي الجديد» الذي نكرّسه لبحث «مآلات منظمة التحرير الفلسطينية»، ونشعر في العددين بالثقل المتمثل في محاولة زحزحة باب صدئ هو سؤال مصير «منظمة التحرير» ومستقبل السياسة الفلسطينية بما هي تمثيل لحقوق وحياة قرابة سبعة ملايين فلسطيني في بلدهم المحتل وفي اللجوء الذي يصل أربع جهات الأرض.

وبما ينطوي عليه السؤال أيضاً من آفاق لولادة حركة وطنية فلسطينية متعافية ووفية لأهدافها في الأدوات والمناقبية. ولا يخفى أيضاً أن أسئلة التمثيل السياسي ومراجعة التجارب التاريخية هي ميدان تختلط فيه السياسية بالرمزيات واستعادة الحقوق بالغش.

حاولنا في هذا العدد توسيع مساحة النقاش وفتحه على جزء من الجمهور الفلسطيني في أرض اللجوء، سواء في بلدان عربية شقيقة أو في بلدان أجنبية. فلسطينيون من خلفيات متباينة، بعضهم مسيّس ويمثّل طرفاً سياسياً وأكثرهم غير منضو في إطار سياسي لكنه مهموم بالشأن العام وتطورات قضيته رغم الخيبات التي حملتها له العقود الثلاثة الأخيرة. وهل النضج سوى سلسلة متوالية من الخيبات؟

يمكن لهذه العينة من الآراء أن تقدّم تصوراً عن تفكير فلسطينيي اللجوء، ليس فقط في راهن أو مصير منظمة التحرير الفلسطينية -كجسم سياسي ثمة إجماع على رمزيته وأيضاً على موته السريري- بل هي آراء تتعدى الكلام في المنظمة إلى مستقبل العمل السياسي الفلسطيني، في عالم تغيّر كثيراً ليس فقط في أقطابه وسياساته، ولكن في الأدوار التي باتت المجاميع البشرية تستطيع لعبها. ورغم قتامة المشهد، لا يمكن إهمال إرهاصات وعي جديد وبوادر عمل جماعي جديدة يمكنها أن تتبلور في السنوات القليلة المقبلة، وتحوّل هذه التساؤلات إلى فعل يكون هو نفسه الجواب عليها.

إسرائيل والمنظمة.. سعيدة بغيابها التام

المنظمة غير قائمة بالنسبة لإسرائيل وهي منذ أوسلو لم تعد حتى تفاوضها، السلطة الفلسطينية تريحها من الأعباء التاريخية الثقيلة للحق الفلسطيني، وهي بالنسبة لها تمثل «المناطق المحتلة» عام 1967، بينما المنظمة تمثل رمزياً الوطن الفلسطيني كلّه

مهند مصطفى

نظرت إسرائيل إلى إقامة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، بنظرة عدائية، لأسباب كثيرة، منها أن المنظمة مثلت ترتيب الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار سياسي مدعوم من الدول العربيّة، ويعبّر عن المشروع الوطني الفلسطيني. كما أن إقامة المنظمة، أطاحت بالتصوّر الإسرائيلي عن «العقد الهادئ» بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. ولم يكن «العقد الهادئ» إلا وهماً، ورعاية إسرائيلية كانت تهدف إلى تبرير مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر. ذلك بعد ادعاء تحقيق أهدافها، بهدوء نسبي، على الساحة الفلسطينية. إذ جاءت إقامة المنظمة (وما كان من سيطرة الحركات الثورية عليها في ما بعد)، لتطيح بهذه الدعاية. علاوة على القيمة الرمزيّة للمنظمة التي أقيمت في القدس، وعلى الرغم من النقاشات العربية الداخلية حول أهداف المنظمة، وخاصة النقاش مع الأردن، فإن إقامة المنظمة في القدس، يعتبر تجديداً إذا علمنا بأن الحركات السياسية الفلسطينية أقيمتْ خارج فلسطين، ولا سيّما حركة فتح.

مع تأسيس المنظمة عام 1964، كان الاعتقاد الإسرائيلي السائد أن إقامة المنظمة كانت جزءاً من الصراعات العربيّة الداخلية، بين تيار عبد الناصر والدول المحافظة أو المعادية لمشروعه وتحالفاته. لذلك، فأهميتها ستبقى في إطار الرمز السياسي، وإن تطورها سيكون في الإطار التنظيمي والأيديولوجيّ الفاعل الذي ينظم الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد تعزّز هذا الشعور بعد الهزيمة العربية في حرب يونيو/ حزيران عام 1967، وعدم قدرة المنظمة في صيغتها الراهنة على إحداث فرق يذكر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، رغم أنها كانت قد ولدت فيها. غير أن الأدبيّات الإسرائيلية التي صدرت في الفترة الأخيرة، حاولت إعادة قراءة تشكيل المنظمة، حيث نجد فيها قراءات مختلفة لأسباب تأسيس المنظمة، فتأسيسها لم يكن نتاج صراعات عربية داخلية فقط، بل بسبب قناعة عبد الناصر بأن تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية هو جزء من الأمن القومي العربي والمصري، وأن المنظمة تستطيع لعب دور حقيقي وجدي في هذا السياق، والدفع بالقضية الفلسطينية نحو الحل بما ينسجم مع الميثاق الوطني الفلسطيني. يمكن القول إنه في المرحلة التي سبقت الحرب، كانت إسرائيل تنظر إلى المنظمة كإطار رمزي يُعبّر عن القضية الفلسطينية، ورغم أهميتها الرمزية، فإن التحدي العربي ممثلاً بمصر وعبد الناصر كان هو الإطار الذي تنظر فيه إسرائيل إلى المسألة الفلسطينية، كمركّب من هذا التحدي، وهذا بالضبط ما تصوره المنظمة لذاتها، فهي اعتبرت أن تحرير فلسطين يجب أن يتم من خلال الإطار الرسمي العربي، وكجزء من تصوره الشامل لأمنه القومي، الذي تشكل قضية فلسطين ركيزة أساسية فيه.

> ثأر إسرائيل من المنظمة لم ينته بعد الاعتراف المتبادَل بينهما

شكلت الفترة التي أعقبت الحرب، واحتلال الأراضي الفلسطينية المتبقية، مرحلة جديدة في العلاقات بين المنظمة وإسرائيل، وخاصة بعد أن سيطرت الحركات الفلسطينية الثورية على المنظمة، وغيّرتها من الداخل. عندها بدأت تنظر إسرائيل إلى المنظمة بشكل مختلف، فلم تعد مجرد رمز وإطار تمثيلي يجلس في مؤتمرات القمة وطنياً تنضوي تحته حركات الثورة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة فتح. علاوة على أن القرار الفلسطيني بشن ثورة حتى التحرير، أخرج المجهود الثوري الفلسطيني من الاعتماد أو انتظار النظام العربي (أخذاً بعين الاعتبار أوضاعه الداخلية)، إلى استقلالية القرار الفلسطيني في المبادرة، والمبادأة بالثورة، والمقاومة، وضبط إيقاعها وخطابها السياسي. كانت معركة الكرامة، في مارس/ آذار عام 1968، دليلاً على هذه التغييرات التي حدثت في العلاقة بين إسرائيل والمنظمة. فمعركة الكرامة هي المعركة العسكرية التقليدية الأولى بين قوات الفدائيين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي. ساهمت معركة الكرامة في رفع شأن المنظمات الفلسطينية المقاومة، وزاد عدد المنضمين إليها، وبدأت إسرائيل تتعامل مع مرحلة جديدة من العمل الفدائي المنظم، وليس مجرد عمليات متفرقة تشن من الحدود الأردنية. وليس صدفة أنه في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في يوليو/ تموز 1968، تم تغيير اسم الميثاق الفلسطيني من الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني. حيث نصّ البند التاسع على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو استراتيجية وليس تكتيكاً. بينما نصّ البند الواحد والعشرون على رفض كافة أشكال التسوية، ولا عودة عن تحرير كامل التراب الفلسطيني. وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، في فبراير/ شباط 1969، تم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة بهيمنة فتحاوية، وبرئاسة ياسر عرفات، وفي المؤتمر السادس، في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، تم إقرار «هدف الثورة الفلسطينية: تحقيق التحرير الكامل لفلسطين».

خاضت إسرائيل والمنظمة صراعاً حاداً في الفترة الممتدة من عام 1968 وحتى عام 1973، وقد تراجعت العمليات الفلسطينية (من حيث الكم والنوع)، في الفترة الأخيرة التي سبقت حرب أكتوبر، نتيجة الصراع العنيف الذي حدث بين الحركات الفدائية والنظام الأردني، والتي انتهت بإنهاء الوجود الثوري الفلسطيني في الأردن.

كانت إسرائيل تهدف إلى إبقاء الأراضي الفلسطينية المحتلة هادئة قدر المستطاع، مقابل مواجهة العمليات الفدائية التي تنفذها منظمة التحرير من خلال الرد بعمليات مضادة. وعلى رأس ذلك، اغتيال قيادات فلسطينية (فمثلاً بعد عملية ميونخ، وقتل الرياضيين الإسرائيليين عام 1972، اغتالت إسرائيل 12 قائداً في حركة أيلول الأسود، وغيرهم من القيادات الفلسطينية، مثل صلاح خلف، «أبو إياد»، وخليل الوزير، «أبو جهاد»)، كما درجت على وصف المنظمة بأنها مجرد «جسم يضم بداخله حركات إرهابية، ولكن رغم كل ذلك، وبالإضافة إلى الانقسام العربي، والصراع الفلسطيني الأردني، والصراع الفلسطيني الفلسطيني»، إلا أن إسرائيل فشلت في إنهاء دور المنظمة في هذه الفترة. وإذا كانت السنوات التي سبقت حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، تميّزت بهيمنة الصراع العسكري بين إسرائيل وفصائل المقاومة مقارنة بالصراع على الشرعية والاعتراف، فإن السنوات التي أعقبت الحرب، دفعت بالصراع الدبلوماسي والصراع على الشرعية والاعتراف، إلى الأمام، وبات الصراع العسكري جزءاً من الصراع عليهما. في هذه الفترة أقرت المنظمة مقررات قمة الجزائر عام 1973، في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، من خلال إصدارها النقاط العشر، أو الحل المرحلي، والتي سمّيت إسرائيلياً بـ«استراتيجية المراحل»، رسمياً، شملت خطة النقاط العشر، قبولاً بحكم فلسطيني على أي أرض محررة، ولكنها شملت أيضاً رفض الاعتراف بإسرائيل في أي حال من الأحوال. حاولت إسرائيل، وضمن صراعها على شرعية المنظمة التي ازدادت في هذه الفترة بعد خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1974، والاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط من العام نفسه، أن تخلق قيادة فلسطينية بديلة للمنظمة من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وثابرت إسرائيل على هذه السياسة حتى اتفاق أوسلو، رغم معرفتها، في النهاية، بأن القيادات المحلية الوطنية كانت مؤيّدة من منظمة التحرير، ورغم ذلك، فقد كانت إسرائيل أن المنظمة تراجعت عملياً عن الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968، حتى لو لم تصرح بذلك، وأن هذا التراجع ستلحقه انسحابات أيديولوجية أخرى، إلا أن إسرائيل . الرسمية . اعتقدت بأن الانسحاب يمكن تحقيقه باستمرارٍ الضغط والصراع مع المنظمة، وليس التفاوض معها، أو الاعتراف بها. التصوّر الذي بدله إسحاق رابين عام 1993، وذلك نتيجة التحولات في الساحة الدولية والإقليمية من جهة، والساحة الفلسطينية والإسرائيلية من جهة ثانية. شهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات سلسلة من الصراعات العسكرية والدبلوماسية المتتالية بين المنظمة وإسرائيل، والحقيقة أن إسرائيل استطاعت بسبب الصراعات الفلسطينية الفلسطينية، والعربية . الفلسطينية، والعربية . العربية، أن تنتصر على المنظمة في بعض اللحظات التاريخية على المستوى السياسي والدبلوماسي. فعلى المستوى الدبلوماسي، تراجعت المنظمة عن الميثاق الوطني الفلسطيني دون أن تتراجع إسرائيل عن احتلالها للضفة الغربية، بل عمقت الاستيطان، وزادت سيطرتها على غور الأردن، كما استطاعت . عبر اتفاق كامب ديفيد مع مصر . أن تضعف المنظمة بإخراج دولة عربية مركزية من دائرة الصراع، وتعزيز القبول بفكرة الحكم الذاتي. وعلى المستوى العسكري، فإن إسرائيل استطاعت.

النص الكامل على الموقع الالكتروني

(باحث فلسطيني/ أم الفحم)

نتنياهو وكيلنتون بعد مؤتمر صحافي في «البيت الأبيض»، 1996 (تصوير: جمال ويلسون)

أوسلو تكفّلت بالأمر

فعل اتفاق أوسلو ما لم تستطع إسرائيل فعله خلال عقدين ونصف من صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أنهى دور المنظمة الذي سعت إليه إسرائيل خلال العقود السابقة. في فلسطين ومصر والأردن ولبنان وتونس. ثابرت إسرائيل على إنهاء مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية على أراض من فلسطين المحتلة عام 1967، ومنذ أن أصرّت إسرائيلُ على تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني في أعقاب الاعتراف المتبادل بين الطرفين، والحصول على شرعية المنظمة بحقها في الوجود، ككيان سياسي شرعي على جزء من التراب الفلسطيني، انتهت المنظمة بالنسبة لإسرائيل، كجسم يتم التعامل معه في إطار التفاوض على تسوية سياسية. هكذا انتهت مرحلة المنظمة في التصوّر الإسرائيلي بعد اعترافها بالدولة الإسرائيلية، وكان هذا كافياً لإسرائيل أن تلغيها من حساباتها، وأن تسلط الضوء على السلطة بسلبياتها وإيجابياتها من وجهة نظر إسرائيل.

مساءلة

القدس وأسئلة التمثيل

هنادي قواسمي

في عام 1964 عُقِدَ المؤتمرُ الفلسطينيّ الأول في مدينة القدس، والذي أقرّ الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ، وأعلِنَ في ختامه عن تأسيس منظمة التّحرير الفلسطينية مُمثِلةً للشعب الفلسطيني وساعيةً لتحرير فلسطين بالكفاح المسلح. بعد أكثر من خمسين عاماً على ذلك، وبالعودة إلى مكان التأسيس، مدينة القدس، يبدو السّؤال عن منظمة التحرير ودورها سؤالاً ذا شجون خاصّة إذا ربطناه بما تعيشه المدينة من يوميات المواجهة مع الاحتلال دون مرجعية سياسية تسندها.

وُلِدَتْ فيها وتوفيت فيها. هكذا يرى كثيرون علاقة المنظمة بالقدس، تلك المدينة التي كانت على وعد من المنظمة بالتحرير. وقد كانت تلك الوفاة على مراحل، فبيت الشّرق الذي كان يمثل العنوان السّياسي للفلسطينيين في القدس، وأحد تجليات هذه المنظمة فيها، كان كذلك يجمع بين جدرانه لقاءات مسؤولين فلسطينيين بآخرين إسرائيليين ودبلوماسيين أجانب، عدا عن اللقاءات التي كان يحتضنها فندق الأميركان كولوني المقابل لبيت الشرق.

كانت نتيجة هذه التحركات الدبوماسية أن وقّعت المنظمة اتفاقية أوسلو بعدما تخلت عن الكفاح المسلح، واعترفت بدولة الاحتلال الإسرائيلي، وأصبحت القدس في عرفها هي فقط ما اصطلح على تسميته «القدس الشرقية». أُنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لاتفاقية أوسلو، ولكنها مُنِعتْ من ممارسة أي نشاط داخل حدود مدينة القدس فيما اعتبر تهديداً للسيادة الإسرائيلية عليها. كان من تبعات ذلك أن يمنع، أيضاً، أي نشاط لمنظمة التحرير، حتى لو كان مهرجاناً للأطفال باعتبار ارتباطها الوثيق بالسلطة، فكأن ذلك مرحلة أخرى من مراحل الوفاة التدريجية.

أما في عام 2001، وبعد وفاة فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير والذي تولى سنوات طويلة «ملف القدس»، وكان يمثل وجه «القيادة السياسية الفلسطينية» في المدينة، أغلقت سلطات الاحتلال «بيت الشّرق» والمؤسسات الفلسطينية التابعة له، معلنة الوفاة النهائية لأي حضور للمنظمة داخل المدينة.

ولا يكاد يتجاوز نشاط المنظمة، اليوم، في ما يتعلق بالقدس نطاق إصدار التقارير الحقوقية التي ترصد انتهاكات الاحتلال، وبيانات الاستنكار لها، وبعض الندوات المتفرقة هنا وهناك، تشرف عليها دائرة شؤون القدس برئاسة أحمد قريع، والتي اتخذت من «أبو ديس» مقرها، وهي بلدة تقع في الأساس ضمن ريف مدينة القدس، ولكنها، اليوم، تصنف ضمن مناطق السّلطة الوطنية الفلسطينية، بعيدة عن قلب ونبض مدينة القدس التي تواجه الاحتلال يومياً.

أما عن سؤال التمثيل للفلسطينيين، يرى أحمد صب لبن، باحث في توثيق التمدد الاستيطاني في المدينة، وهو رأي يحمله كثير من الفلسطينيين، أنه لا يمكن أن تدعي المنظمة تمثيل الفلسطينيين، بينما لا تضم في جنباتها حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين تتمتعان بشعبية واسعة بين الفلسطينيين، في المقابل، لا يعتقد عنان نجيب، ابن مدينة القدس وأسير سابق، بأنه يمكن إصلاح المنظمة حتى لو أصبحت عباءة التمثيل فيها أوسع وضمت بداخلها الفصائل الإسلامية الفلسطينية، فحسب تعبير نجيب: «ما تبقى من المنظمة غير قابل لإعادة البناء، أو حتى الترميم، فقد تنازلت هذه المنظمة عن الخطوط الحمر للشعب الفلسطيني لصالح عملية التسوية السلمية، وهو أمر يصعب جمع الفلسطينيين على تأييده».

وفي سياق السّؤال عن التمثيل، وبالرجوع إلى الحياة اليومية في القدس وتفاصيل المواجهة والصمود أمام قهر الاحتلال، يشكل الفلسطينيون في القدس نموذجهم الخاص. فلا تكاد تلمس في أحاديث أهالي المدينة، وخاصة تلك التي تنطلق عفوية أوقات اشتداد المواجهات، أية صلة شعورية بالمرجعيات الكثيرة والمؤسسات الرسمية التي تدّعي وصلاً بالقدس واهتماماً بشؤونها.

كثرة تلك المرجعيات بدأً من دائرة شؤون القدس ومروراً بالمؤتمر الشعبي للقدس، ومحافظة القدس، وليس انتهاء بوزارة شؤون القدس، يواجه من أهالي المدينة ببعض من السخرية المجبولة بالألم على حال المدينة، إذ غالباً ما يطلقون عليها تسمية «الدكاكين» في إشارة إلى أنها تسعى لتحقيق المصالح الضيقة دون اهتمام صادق أو جدوى حقيقية لعملها على الأرض.

وفي حين يصرخ بعضهم، في وقت الأزمات، «أين المسؤولون، أين القادة؟»، يرى آخرون أن لغياب التمثيل إيجابيات على مستوى الفعل الشعبي المقاوم، فمع تكرار تجارب القيادة المخيبة للآمال، يظهر أن غياب التمثيل أعطى مساحاتٍ أوسع للتّحرك والتّضال، دون وجود مرجعيات تحدد شكل وسقف هذا التحرك. وفي ظلّ هذا الفراغ، تعمل سلطات الاحتلال جاهدة على إيجاد «ممثلين» للفلسطينيين في القدس، غالباً من الوجها، والمخاتير ومديري المدارس ورجال الأعمال، ليكونوا صلة وصل بين شعبهم وبين أذرع الاحتلال المختلفة، ومن بينها بلدية الاحتلال، وبطبيعة الحال أداةً لتنفيذ السياسة الإسرائيلية.

وإذ تقوم سلطات الاحتلال بذلك، فهي تلعب على وتر أن «الحياة في القدس أفضل من بقية الضفة الغربية» وأن «مفتاح تحسين الظروف المعيشية لأهالي القدس، هو التوجه للبلدية وغيرها، وليس لمؤسسات السلطة أو ما يوازيها»، يترافق مع ذلك تشجيع مبطن على المشاركة في انتخابات بلدية الاحتلال، ومحاولة الدمج المكثف في سوق العمل الإسرائيلي ومؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.

ومع كلّ ذلك، غياب المرجعية السياسية الفلسطينية الواضحة، ومحاولة سلطات الاحتلال ملء هذا الفراغ وتوظيفه لصالحها، لا يملك أحد السيطرة على غضب الناس وفورتها انتصاراً لوجودها وثباتها في القدس، ذلك الوجود من لحم ودم، متجاوزاً لأي إطار سياسي حتى لو كان فلسطينياً. ومن هنا يمكن أن نفهم عبارة «ولا حداً بقدر يحكي باسم القدس غير أهل القدس».

(مراسلة العربي الجديد في القدس)

تراجع التحرير قبل تراجع الاحتلال

خان يونس، 24 أكتوبر 2000 (تصوير: توماس كوكس)

تبدو دعوات الإصلاح المطروحة منذ عقود على منظمة التحرير الفلسطينية، وكأنها فولكلور صحبها في جميع مراحلها

أكرم عطا الله

لم تمض عشر سنوات على إنشائها حتى بدأت الدعوات إلى إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية التي أسستها الجامعة العربية منتصف ستينيات القرن الماضي، فبعد طرح البرنامج المرحلي، واعتراف مؤتمر الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ حتى بدأت الأصوات الداعية إلى تصحيح النظم القائمة بما يتلاءم مع متطلبات الوضع الجديد، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي . لكنّ حركة الإصلاح لم تواكب تسارع حركة الشعب الفلسطيني واحتياجاته، فالمحطات كانت كثيرة، وفي كل واحدة منها، كانت التساؤلات تكرّر نفسها في سياق القول بإجراء «عملية إصلاح»، تزامن ذلك مع ضغوط تعرضت لها المنظمة، لتطويعها تارة، ولعزلها تارة أخرى، بهدف خفض سقف مطالبها، باعتبارها ممثلاً لطموحات الشعب الفلسطيني، ولكنّ طبيعة المؤسسة القائمة، والتي لم تحدث التغييرات المطلوبة بتغيير السياسات -في إطار المرحلية وجملة أزمانها- أدت أكثر إلى إضعاف منظمة التحرير.

وصولا إلى المحطة الأبرز بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما تم الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل والذي أفضى إلى إنشاء «السلطة الوطنية الفلسطينية» كنتاج لهذا التاريخ، هنا احترقت المنظمة للهزة الأكبر خلال العقود الثلاثة في تاريخها، وتمثل ذلك في مسالتين، الأولى: أن حجم ما تمخض عنه الاتفاق، أقلّ مما قدمته المنظمة من تضحيات في كل معاركها الممتدة على مساحة الإقليم. والثانية: أنّ السلطة صارت بديلاً من المنظمة، فقد أحيلت للأولى معظم صلاحيات الثانية، سواء بتمثيل الفلسطينيين -على الرغم من الاعتراف بالمنظمة كممثل لهم- أو في الاستيلاء على صلاحيات المنظمة (القرار السياسي، العلاقات الخارجية، المفاوضات، والأهم: المال. ذلك أنّ المنظمة تعرضت لحصار مالي أفرغ خزائنها.

منذ أكثر من عقدين وحضور المنظمة آخذ في التراجع لأسباب عديدة، بعضها خارجية، كرغبة كثير من الأطراف بإنهائها (كحركة تحرر وطني ضد الاحتلال) في ظل ما يفرضه مشروع التسوية والتفاوض. ومنها أسباب داخلية، يمكن ردها إلى التالي:

- تراجع الدور الوظيفي للمنظمة، إذ حلت مؤسسات بديلة مكانها، وانتزعت منها دورها.

- تراجع مدخولات منظمة التحرير إلى الحد الذي أصبحت تعتمد فيه على ما تقتطعه (لبعض الأنشطة والفعاليات) من ميزانيات السلطة الفلسطينية.

- التمسك بشكل التركيب الحالي، سواء من حيث التعيين الذي كان يجري بالتقاسم بين الفصائل (بعيداً عن السماح للشعب بانتخاب ممثليه). فعلى الأقل يمكن إجراء انتخابات لممثلي المنظمة في الأراضي الفلسطينية أو يمكن إعادة النظر في بقاء فصائل تراجع حضورها تماماً، في حين تقدمت فصائل - ذات حضور قوي- مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي. ومع ذلك لم تمثل، حتى اللحظة، في المنظمة. - تراجع الاهتمام بمؤسسات المنظمة، مثل المجلس الوطني أو المجلس المركزي. حيث أدى اتعادها عن القرار إلى تراجع الاتحادات والنقابات التي كانت يوماً ما، الأداة الأبرز للمنظمة.

وهكذا دخلت منظمة التحرير مرحلة الجمود والتهميش الذاتي والموضوعي. بينما أصبحت الدعوات المطروحة منذ عقود، كأنها جزء من التراث المصاحب لهذه المؤسسة التي ملأت العالم ضجيجاً ذات يوم. إنها بحاجة لإصلاح حقاً، ليس من أجل مؤسساتها، بل لأنّ الاحتلال ما يزال قائماً، ولأنها مناطة بالتحرير.

(باحث ومحلل سياسي/ غزة)

النص الكامل على الموقع الالكتروني

حتى لا تصير فلسطين أقل من مشكلة

باتت فاعلية منظمة التحرير الفلسطينية شكلية تماماً، بعد أن ابتلعتها السلطة سياسياً وعملياً. على التفكير أن يتجه إلى إبداع مؤسسة قادرة على قيادة كفاحنا في هذه المرحلة

أحمد برقاوي

اعتقد، جازماً، أن السؤال عن منظمة التحرير الفلسطينية من حيث حالها ومصيرها في هذه المرحلة سؤال أساسي وملحّ، وعندما أقول في هذه المرحلة، أعني أننا، الآن، في مرحلة لا تمت إلى تلك المرحلة التي شهدت ولادة منظمة التحرير وممارساتها الكفاحية العملية والسياسية. وعندما أقول إن السؤال أساسي وملحّ فهذا يعني أننا يجب أن نفكر في إبداع ما، بمؤسسة قادرة على أن تقود كفاحنا في هذه المرحلة.

ولست براغب في العودة إلى التاريخ الذي ولّد منظمة التحرير الفلسطينية، حسبي القول إنها الوليد الشرعي والواقعي والأيديولوجي، لحركة التحرر العربية بصورتها السابقة القومية والاشتراكية، والتي كانت الناصرية رمزها الفاقع، وحيث كان الوعي بفلسطين كقضية وعياً قومياً، وبوصفها جرحاً عربياً، وفي ظروف الحرب الباردة وتقسيم العالم، وانفجار حركات تحرر عالمية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، مدعومةً من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية. هذا العالم الذي أنتج منظمة التحرير الفلسطينية قد زال بالمرّة. حتى الآن، لم تستقر صورة العالم للمرحلة القادمة. عربياً، أعلنت الثورات بداية عالم جديد من الصعب أن نتكهن بفترة انتصاره، عالم يتجاوز الدكتاتوريات العسكرية والدكتاتوريات الأصولية، وفلسطين انتقلت من قضية إلى مشكلة، يبدو أنّ لا أحد من العرب مكترثٌ حتى بحل المشكلة، وإسرائيل في ورطة تاريخية، حيث العصبية الأيديولوجية الصهيونية قد ضعفت، والعالم الأوروبي لم يعد يرى فيها وظيفة، والولايات المتحدة الأميركية على الرغم من تأييدها المستمر لإسرائيل، إلا أنها لم تعد ترى في الصراع العربي الإسرائيلي جدوى عملية، «كامب ديفد» و«وادي عربة» نماذج حاضرة للتكرار. والحشد الشعبي العربي وراء الحق الفلسطيني في برود مستمر، والثورة الفلسطينية التي ملأت الدنيا وأشغلت الناس صارت جزءاً من الماضي. والشباب الفلسطيني في الشتات لم يعد منخرطاً في العمل الفدائي أو الوطني الفلسطيني، وتنظيمات المقاومة التي شكلت الجسم الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في ترهل وضعف وفقر شبابي. وأوسلو أنتجت وضعاً من الصعب الاستمرار فيه، ومن الصعب تجاوزه. وحماس انفردت بغزة، طارحة نفسها البديل العملي وغير المعترف بتمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين. وأوروبا تنظر إلى القضية الفلسطينية نظرة أقل من سؤال، وأكثر من واقعة إنسانية مع عجز على إحداث تغيير في العملية السياسية. أمام واقع كهذا فإن فاعلية منظمة التحرير الفلسطينية، لا تعدو أن تكون أكثر من فاعلية تكتلية، فحتى مكاتبها في الخارج تحولت إلى سفارات فلسطينية، والسلطة الفلسطينية قد ابتلعت المنظمة ابتلاعاً سياسياً وعملياً. وصارت السلطة من وجهة نظر القائمين عليها الممثل الشرعي والوحيد. والميثاق الوطني الفلسطيني لم يعد الأساس النظري والأيديولوجي والحقوقي للممارسة العملية للسلطة. والدعم العربي المالي الذي كانت تنعم به المنظمة صار من الماضي. أمام واقع كهذا، علينا أن نسأل، ما الذي تبقى من منظمة التحرير الفلسطينية؟ ما هو البديل؟ وما العمل؟

من حيث المبدأ، لا يمكن العمل بوجود سلطتين فلسطينيتين، سلطة شبه دولة على الأرض في الضفة، وسلطة شبه دولة مجردة هي المنظمة. وإذا أضفنا سلطة حماس في غزة، صار لدينا ثلاث سُلطات تتقاسم تمثيل الشعب الفلسطيني، وهذه السلطات مفتقرة لأي فاعلية في إيجاد أي شروط لقيام الدولة الفلسطينية على حدود حزيران 1967، وعاصمتها القدس، الهدف المتفق عليه فلسطينياً وعربياً ويحوز على شبه موافقة عالمية.

(باحث وأستاذ فلسفة فلسطيني)

فيصل الحسيني مع جيمس بيكر في السفارة الأميركية في القدس، تموز 1991

استطلاع

يفصل فلسطينيو اللجوء، وخصوصا في البلدان الأجنبية، بين مواقفهم من قضيتهم الوطنية ومن مؤسسات وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فحين يطرح السؤال عما إذا كانت المنظمة ما زالت ممثلا شرعيا ووحيدا، وإن كان السؤال الآن إصلاحها أو ابتكار صيغة ومسمى جديدين للمشروع الوطني، فإن الإجابات تتباين، لكن الجوهري -وراء جميع الإجابات المتضمنة قدراً كبيراً من المرارة والأمل أيضاً- أنه عندما يصاغ المشروع الوطني بطريقة يتغلب فيها المضمون على الشكل لا يهم ماذا نسمّي العملية سواء كانت إصلاح ما هو قائم أو بناء شكل جديد تماما

المنظمة كما يراها
فلسطينيو اللجوء

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**
نيويورك ـ **ابتسام عازم**

«من كان مراهقا في مرحلة أوسلو سنة 1993 هو اليوم في العقد الثالث، فأية علاقة تربطه بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد؟». عبر هذا السؤال يطرح إبراهيم عبد الله المقيم في الدنمارك منذ 21 سنة مع مجموعة من الفلسطينيين في الشتات.

خلال عقدين ظلت العلاقة ملتبسة بكثير من القلق والتشويش، «فهل المنظمة ذراع للسلطة أم العكس؟». تساؤل ابتسام غيري من أوسلو التي جاءت إليها بعد انتقال المنظمة من تونس إلى الداخل.

كثيرون يعبرون عن القلق وقليل من الثقة بإمكانية تطوير وإصلاح المنظمة، وخصوصا بين جيل الشباب الذين يقرأون الواقع قراءة غير تقليدية في العلاقة بين فلسطين وإمكانات وقدرات شعبها في كل مكان. وبعض هؤلاء لا يخفي رغبته في الذهاب إلى «عقد مؤتمرات في الشتات والداخل يشارك فيها الشباب لبحث مستقبل القضية وتمثيل فلسطين» وهو رأي تفاجئك به من برلين «أم محمد» التي خرجت من مخيم تل الزعتر ولم تقطع صلتها بالمنظمة «إلا بعد أوسلو».

«أم محمد» هي اليوم جدة لتسعة من الأحفاد تقول لـ«فلسطين/العربي الجديد»: «هؤلاء يعرفون عن فلسطين وقضيتها أكثر منا. نحن حملنا السلاح وانتهى بنا الحال قبل 32 سنة هنا بسبب أخطاء كبيرة قامت بها المنظمة من دون إصلاح ولا إعادة تقييم للمسارات».

حالة جمود أم موات؟

يتوزع الشتات الفلسطيني عبر تجمعات حول العالم من دون أن يفقد صلته بقضيته، ولا حتى بالسؤال المتعلق بشعارات وسياسات المنظمة عبر تاريخها، فبراي الدكتور جهاد يوسف المقيم في فنزويلا (والناشط في الفيدراليات الفلسطينية في أميركا اللاتينية) تعيش المنظمة اليوم «حالة جمود، إن لم نقل حالة موات منذ أوسلو». ويعتبر يوسف أن «القوى الديمقراطية تحاول إحياء المنظمة لتكون ممثلا شرعيا وحيدا للداخل والخارج. لكن، السلطة والرئيس يستعملان المنظمة عند الحاجة ولأسباب تكتيكية ثم يتم ضربها بعرض الحائط. يجب إنهاء الانقسام وأن تأخذ المنظمة دورها من جديد في تمثيل كل الشعب».

الشاب الفلسطيني واللاجئ في السويد طارق جلبوط يرى أن «تجربة المنظمة تم إفشالها منذ أن صار تفرد في قراراتها بعيدا عن شعبها والمؤسسات التمثيلية، فمتى عقد اجتماع مجلس وطني ومتى جرت انتخابات حرة؟ يؤسفني القول إن معظم الفصائل أصبحت (خارج التغطية). ومن يمثلني اليوم هم شباب القدس المتصدون للاحتلال والأطفال الجائعون في مخيمات سورية».

خيبة أخرى يشعر بها هؤلاء الفلسطينيون الذين تحدثوا إلى «فلسطين/ العربي الجديد» عن مآلات الحالة التي وصلت إليها المنظمة وفصائلها، فالشاعر الفلسطيني ماجد درباس من ستوكهولم يقول: «لقد ساهمت المنظمة في وأد أحلامنا. وبالنسبة لي حتى تلك الفصائل أصبحت منتهية الصلاحية ولا أمل من إعادة البناء. كل تشكيلاتها لا تمثلني مثلما لا تفعل الحلول المجتزأة وهي أصلا حلول وضيعة ومستحيلة. أنا اليوم أمثل نفسي فقط».

تلك الخيبة لا ترتبط فقط بمن عايش الفصائل والمنظمة، بل تجدها عند من ولد في الغرب، ومن أمهات غير فلسطينيات، وهم يرتبطون بالقضية الفلسطينية بوعي آخر كما في حالة إميل نصار (22 سنة) في الدنمارك والذي يقول: «علينا نحن الفلسطينيين وخاصة الشباب أن نسعى إلى حركة ثورية حقيقية كحركة تحرر لا تعتمد على وعود كاذبة بل تمارس الكفاح بعيدا عن الغرق في المساومات السياسية الفاشلة».

كثيرون أيضا يربطون بين موقفهم من المنظمة وموقف فصائل الأخيرة مما جرى للشتات الفلسطيني في مخيمات سورية، وهو ما تفعله ميسون الشهابي من ألمانيا حيث تقول: «الحدث الكارثي الذي حل بنا منذ سنوات في سورية أشار إلى إجماع على العجز عند المنظمة وفصائلها، وحتى التي هي خارج تركيبة المنظمة». لكن ميسون لا ترى البديل سوى في «إعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس حقيقية تمثل كل الشعب لتستعيد دورها التاريخي ولياخذ الشباب الفلسطيني دوره بدل العجز عند قيادات مترهلة».

ولا يختلف موقف أحمد خطاب في هولندا عن موقف ميسون كثيراً مما حدث للاجئين في سورية، لكنه أيضا يرى أن «المنظمة ببنيتها الحالية لا تعبر عن آمال وتطلعات الشعب، ومن المفترض الدعوة إلى مؤتمر وطني شعبي بعيدا عن القيادات الحالية لانتخاب ممثلين حقيقيين للشعب».

المسرحي الفلسطيني في السويد منصور السلطي يرغم أنه يرى المنظمة كإجابة على «فقدان الفلسطينيين لأرضهم وحلمهم بالاستقلال» إلا أنه يرى مشكلة كبيرة في « تقسيم الشعب وانقسام الفصائل أيديولوجيا، وذلك أفقدها تفوقها الأخلاقي كحركة تحرر وطني لا أرى بأن الشعب قادر على ابتداع كيان سياسي بدون اجتراح مشروع وطني جامع، فكل الكيانات القائمة لم تعد تمثل الفلسطينيين وحقوقهم التاريخية». المهاجر الفلسطيني مراد أبو رومي، وهو من العيزرية في القدس المحتلة، ربط أيضا بين «أوسلو وفشل المنظمة». ويدعو أبو رومي إلى «مؤتمر شعبي بعيدا عن إفرازات أوسلو والقوى التي أبدت الطغاة في المنطقة، وهذا أمر ممكن الحدوث».

ومن السويد يربط محمد الشهابي بين «انتهاء المنظمة» و«غياب القادة التاريخيين أمثال ياسر عرفات وجورج حبش وصلاح خلف، وبروز تيارات دينية قوية ومؤثرة كحماس والجهاد. وتقاعس المنظمة عن حماية شعبها جعل الكثيرين في الشتات ينظرون إليها بأنها منظمة لم تعد تمثلهم، لكن الظروف الدولية لن تسمح أيضا بإيجاد بدائل وكيانات أخرى».

أصبحت مجرّد غطاء للسلطة في نفق «العملية السياسية»

يرى الأكاديمي والباحث في جامعة فلورنسا في إيطاليا أحمد قاسم حسين أنه «بعد أن كانت المنظمة دينية قوية ومؤثرة كحماس والجهاد. وتقاعس المنظمة عن حماية شعبها جعل الكثيرين في الشتات ينظرون إليها بأنها منظمة لم تعد تمثلهم، لكن الظروف الدولية لن تسمح أيضا بإيجاد بدائل وكيانات أخرى».

أصبحت مجرّد غطاء للسلطة في نفق «العملية السياسية»

يرى الأكاديمي والباحث في جامعة فلورنسا في إيطاليا أحمد قاسم حسين أنه «بعد أن كانت المنظمة دينية قوية ومؤثرة كحماس والجهاد. وتقاعس المنظمة عن حماية شعبها جعل الكثيرين في الشتات ينظرون إليها بأنها منظمة لم تعد تمثلهم، لكن الظروف الدولية لن تسمح أيضا بإيجاد بدائل وكيانات أخرى».

أصبحت مجرّد غطاء للسلطة في نفق «العملية السياسية»

يرى الأكاديمي والباحث في جامعة فلورنسا في إيطاليا أحمد قاسم حسين أنه «بعد أن كانت المنظمة دينية قوية ومؤثرة كحماس والجهاد. وتقاعس المنظمة عن حماية شعبها جعل الكثيرين في الشتات ينظرون إليها بأنها منظمة لم تعد تمثلهم، لكن الظروف الدولية لن تسمح أيضا بإيجاد بدائل وكيانات أخرى».

- **خلل بنيوي لا يمكن إصلاحه إلا بحل جذري**
- **شبه إجماع على ضرورة «مؤتمر خلاص وطني»**

أعمال لفنان الغرافيتي بانكسي نفّذها في فلسطين

يمثل الشعب هو القوى الفلسطينية القادرة على تبني الحقوق في العودة إلى فلسطين من بحرها إلى نهرها، ولبعقدوا مؤتمرا وطنيا جامعا لذرى من يمثل الشعب والقضية».

الكاتب الفلسطيني حسين ديبان في بانكوك في تايلاند يقول: «منظمة التحرير الفلسطينية كانت وما زالت المكسب الأكبر الذي حققته ورسخته مسيرة النضال الفلسطيني والتضحيات الجسام لذلك المسيرة لتكون العنوان السياسي والوطني والتمثيلي الوحيد للفلسطينيين. إنها وطن بكل ما تعني كلمة وطن من معنى، وإن حاول طرف متنفذ أن يصادرها لحسابه ومصالحه بذريعة الشرعية الثورية والتاريخية أو حاول طرف آخر تقاسمها مع الطرف الأول بذريعة الشرعية الدينية فهذا لا يقلل من أهميتها ولا يجعلنا نهيل عليها التراب... أزمة منظمة التحرير الحالية هي نتاج لعمل فصائلي عصبوي شلّي تاريخي يُقدم مصلحة الفصيل والحزب على مصلحة الوطن والشعب وإن استطاع الشعب الفلسطيني تجاوز ذلك من خلال ربيع فلسطيني ناعم في الداخل والخارج يرفض أصحاب ومروجي المحاصصة والتعامل مع شبه الوطن الناشئ (الضفة وغزة) والوطن التمثيلي (المنظمة) بوصفه مجموعة عقارات قابلة للتقاسم والتقسيم، فإن ما تبقى من المنظمة يمكن البناء عليه وتطويره وتفعيله من جديد لياخذ دوره المنوط به والذي كانت من أجله، ألا وهو الوصول بالشعب الفلسطيني وقضيته إلى بر الأمان حيث الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة وتقرير المصير وحل كل الملفات العالقة في حياة هذا الشعب».

إعادة تفعيل المنظمة غير ممكنة بشكلها القديم او بالياتها القديمة

أمل من مواليد فلسطين وتعيش الآن في الولايات المتحدة وتعمل محاضرة في الأدب المقارن في إحدى الجامعات الأميركية، وتفضل استخدام اسمها الأول فقط، تقول لـ«فلسطين/العربي الجديد»: «في الماضي كنت أسمع عن منظمة التحرير في حديث الكبار عن البطولة والمقاومة والاسم المحظور الذي كان يعتقل شباب البلد لكتابة رموزه على الحيطان. وفي أيام محادثات أوسلو و«شرعنة» المنظمة كنت ارى رجالاً ببدلات رسمية وحنان عشراوي يجلسون على نفس الطاولة مع سياسيين إسرائيليين. كنت أشاهد التقارير عن المقابلات في التلفزيون الإسرائيلي واتساءل إن كان أعضاء المنظمة يعرفون العبرية وأشك في قدراتهم على إدراك دهاء السياسي الإسرائيلي وقدرته الخطابية. بعد أوسلو أصبحت المنظمة - في نظري - شركة لرجال أعمال بكروش وربطات عنق يديرون الكازينوهات والفنادق وأصحاب امتيازات خاصة منها تناول وجبات السمك في يافا دون الحصول على تصاريح خاصة وتدريس اولادهم وبناتهم في جامعات خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

لا أحد يمثّل القضية الفلسطينية اليوم غير الفلسطينيين/ات وقصصهم/ن وذاكرتهم/ هن أينما كانوا/ كن. القيادة «الوطنية» الحالية فاشلة ولا تمثّل إلا فشلها. انتقال منظمة التحرير من مشروع المقاومة المسلحة إلى المفاوضات السياسية في أجواء نيو-ليبرالية أنتج خَللاً بنيوياً لا يمكن إصلاحه إلا بحل جذري يقضي بحل السلطة الفلسطينية».

أما عبد الحميد صيام، وهو من مواليد فلسطين ويعيش في الولايات المتحدة ويعمل محاضراً في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة رتغرز في نيوجرزي وكاتب صحافي، فيقول: «منظمة التحرير هي الإطار الجامع لكافة أطياف الشعب الفلسطيني والذي يضم إلى جانب فصائل المقاومة منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية والشخصيات الاعتبارية المرموقة. وقد انشئت بناء على الميثاق القومي الفلسطيني الذي أقر سنة 1964 ثم تم استبداله (أو تعديله) بالميثاق الوطني الفلسطيني سنة 1968 عندما قررت حركة فتح دخول المنظمة (التثويرها) كما قيل آنذاك.

والأساس الذي أقيمت عليه المنظمة هو التحرير أي تحرير الأرض وبناء دولة فلسطين الديمقراطية لكافة أبنائها دون تمييز قائم على الدين أو اللون أو الجنس أو الوضع الاجتماعي. كما حدد الميثاق مبادئ أساسيين: أولاً، أن التحرير يتم بالكفاح المسلح وهو إستراتيجية وليس تكتيكا، وثانياً، أن الاحتلال الصهيوني لفلسطين باطل من أساسه مهما تقادم عليه الزمن.

بنظرة إلى مسيرة المنظمة نجد أن القيادة المتنفذة فيها عملت على هدم المضمون وإبقاء الشكل الخارجي. تحولت المنظمة مع مرور الزمن إلى جهاز رخو لا حل فيه ولا ربط ولا محاسبة ولا مساءلة. وكلما تعثرت القيادة في تمرير تحول سياسي جديد عن طريق الفصائل التجأت إلى إطارات المنظمة ومررته عن طريق المجلس الوطني الفلسطيني الذي تم تعويمه بشخصيات موالية للقيادة دون أية معايير لضم هذا الشخص أو ذاك. فعن طريق المجلس الوطني اعتمد برنامج النقاط العشر سنة 1974 وهو أول تخل رسمي عن هدف التحرير، ثم اعتمد البرنامج المرحلي سنة 1978 القائم على قيام دولة فلسطينية مستقلة وبالتالي القبول بمبدأ حل الدولتين والذي يعني في جوهره قبول حق إسرائيل في 78% من فلسطين. واستمرت سلسلة التنازلات وصولا إلى دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة سنة 1988 والتي أقرت رسميا بحق إسرائيل في الوجود في حدود آمنة معترف بها، والتخلي عن الكفاح المسلح والعنف الذي نُعت بأنه إرهاب، والقبول بمبدأ المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973).

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لا صدقية بلا انتخاب

الصحافي الفلسطيني الشاب، فراس حمدان، المقيم في السويد يقول لـ «فلسطين/ العربي الجديد» إن «المنظمة فقدت كل صدقية بعد الكوارث التي جرت في مخيم اليرموك في سورية، والعجز عن نصرة المحاصرين هناك؛ والذين ظلوا لعقود يقتطع من رواتبهم نسبة 5% لصالح دعم المنظمة». ويرى حمدان أن «الحديث عن إصلاح المنظمة يشبه الحديث عن إصلاح نظام بشار الأسد»، والتمثيل الشرعي يستوجب كما يرى «إجراء انتخابات نزيهة تشمل جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج، وهذا أمر بات سهلا مع وجود التقنيات الحديثة في تحصيل الآراء». أما أحمد صبيح المقيم أيضاً في السويد فيرى أنه «طالما أن الستة ملايين فلسطيني لا يشاركون في انتخابات الرئاسة، وطالما أنهم مهمشون فهذا يعني أن منظمة التحرير ليست الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

غزة
يأس من المنظمة وأمل في إصلاحها

تجمع غالبية من استطلعنا آراءهم في غزة على أن محمود عباس هو من يتحمل مسؤولية تعطيل إعادة بناء مؤسسات المنظمة لصالح سلطته

غزة ـ **ضياء خليل**

تختلف نظرة الشقيقين مؤيد ومنذر أو نصر، من مخيم جباليا للاجئين شمال قطاع غزة، لمنظمة التحرير الفلسطينية. فمؤيد المنتمي إلى حركة «حماس»، يرى أنّ المنظمة لم يعد لها وجود، وأنها باتت عنواناً للتفرّد يقوده الرئيس محمود عباس. لكن منذر الذي ينتمي لـ«فتح»، يرى أنّ المنظمة ما زالت الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

يقول مؤيد، إنّ منظمة التحرير كان لها «في السابق وقع أكبر وأكثر من الآن»، وأنّ المسؤول عن وضعها المهلهل، الآن، هو عباس الذي يريد التفرد بالقرار وبالقيادة. ويدعو إلى ضرورة الإسراع في إصلاح المنظمة وإعادة بنائها لتضم جميع الفصائل حسب حجمها الحقيقي على الأرض. ويشير مؤيد إلى أنّ بعض فصائل المنظمة، حالياً، ليس لها وجود على الأرض، وهي لا تستحق أن تكون في هذا المكان، معتقداً أنّ إصلاح المنظمة هو بوابة لإصلاح الأوضاع الفلسطينية ككل، وإنهاء الانقسام، والتغلب على الصعاب الوطنية والأزمات المتعددة.

غير أنّ منذر يشير إلى أنّ المنظمة سابقى ممثلة للفلسطينيين بكل فصائلهم وقياداتهم، متهماً حركة «حماس» بالفشل، في أوقات سابقة، في بناء كيان موازٍ للمنظمة، ومشيراً كذلك، إلى أنّ «حماس» لا تريد الشراكة في المنظمة، بل تريد الاستحواذ عليها وقيادتها خدمة لمشروعها فقط. ولا يُمانع منذر أن تُضم حركتا «حماس» و«الجهاد» للمنظمة، «شريطة أن تلتزما ببرنامجها السياسي»، وهو ما يرد عليه مؤيد: «هذا مستحيل، لا يمكن للحركتين أنْ تشرعا التنازل عن فلسطين والاعتراف بإسرائيل، لأنّ ذلك خيانة وطنية».

سياسياً، يقول النائب عن حركة «حماس» في المجلس التشريعي، يحيى موسى لـ«فلسطين/العربي الجديد»، إنّ منظمة التحرير لا يوجد لها، حالياً، أي وجود حقيقي على الأرض، وهي باقية صورياً فقط، بسبب السياسات الإقليمية والدولية، التي لا تسمح لها بأن تأخذ دوراً حقيقياً يعبر عن الشعب الفلسطيني وطموحاته وتطلعاته.

ويؤكد موسى أنّ منظمة التحرير بوضعها الحالي مغيبة عن القائمين عليها، وبعض الأطراف الإقليمية والدولية، التي لم يسمها، في ظل إلغاء ميثاق المنظمة التي قامت من أجله، وتعديل برنامجها السياسي بعيداً عن الشعب الفلسطيني. ويشير إلى أنّ المؤسسات التابعة للمنظمة معطلة بالكامل ولا تؤدي دورها، إلا في الأمور الهامشية فقط، بفعل السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التي أدت إلى غياب الدور الحقيقي والبنّيوي لمؤسسات ولجان منظمة التحرير، متهماً قيادة السلطة باختطاف المنظمة والقرار الفلسطيني، وأنها معنية بإبقاء تعطيل الدور الحقيقي الذي نشأت من أجله.

ويضيف موسى: «هذه المنظمة لم تعد حتى تمثل جزءاً من الفصائل الفلسطينية، بل هي مختطفة باسم حركة فتح، التي تعيش في السنوات الأخيرة مشاكل داخلية قائمة على الإقصاء، وتقوم هذه الأطراف باستخدام اسم المنظمة وفتح لصالح حساباتها ومصالحها الشخصية».

> **إصلاح المنظمة هو بوابة إصلاح الأوضاع الفلسطينية وتجاوز الراهن**

ويشدد القيادي بـ«حماس» على أن القيادة الحالية غير معنية بإعادة هيكلة المنظمة وبناء دورها الحقيقي، ومشاركة فصائلية شاملة تقود لإعادة بناء جسم ومؤسسات المنظمة بشكل حقيقي وجدي، مطالباً بضرورة عقد مؤتمر وطني جامع من الفصائل الفلسطينية لمناقشة الواقع الحالي، ومناقشة آلية إعادة ترميم وبناء مؤسسات المنظمة، أو في حال تعذر ذلك، بناء جسم جديد يمثل الشعب الفلسطيني بكل فئاته وأطيافه.

من ناحيته، يقول القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، الشيخ خضر حبيب، لـ«فلسطين/ العربي الجديد»، إنّ واقع منظمة التحرير الحالي يشهد حالة من الترهل والعطب، والتهميش لدورها الحقيقي منذ اتفاق أوسلو، وازداد الأمر سوءاً خلال السنوات العشر الأخيرة.

ويشير حبيب إلى أنّ غالبية المؤسسات التابعة للمنظمة تعيش حالة من الترهل والعطب وعدم الاهتمام، لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث أصبحت المنظمة مجرد أداة تستخدمها القيادة السياسية للسلطة لتمرير ما تريد بشأن مفاوضاتها ومصالحها مع الاحتلال الإسرائيلي.

وكان من المفترض، وفق حبيب، أنْ تكون منظمة التحرير بيتاً جامعاً للكل الفلسطيني يجري تطويرها وهيكلتها بحيث تكون ممثلاً حقيقياً للفلسطينيين، وليس كما أوصلها القائمون عليها خلال العقدين الماضيين، حيث أصبحت مجرد وسيلة وأداة للمصالح الخاصة.

ويلفت القيادي بـ«الجهاد» إلى أنّ الواقع الحالي للمنظمة التحرير «لا يسر صديقاً ولا يغيض عدواً»، وذلك بفعل ما وصلت إليه المنظمة، إلى جانب عدم تنفيذ بنود اتفاق القاهرة الذي نص على إجراء انتخابات جديدة للمنظمة لانتخاب مجلس وطني، وإعادة هيكلتها على أساس مشاركة الكل الفلسطيني بما فيها حركتا «الجهاد الإسلامي» و«حماس».

والمسؤول عن كل هذا الوضع الذي وصلت إليه المنظمة، كما يقول حبيب، الرئيس عباس وبعض الفصائل الفلسطينية الصغيرة، والذين يعطلون تطوير وإعادة بناء المنظمة لإسباب مختلفة منها الرغبة بالتفرد بالقرار الفلسطيني، بالإضافة إلى أن بعضهم يخشى فقدان مكانه حال مشاركة حماس، والجهاد الإسلامي في المنظمة.

آراء

ماتت لم تمت

إسطنبول ـ **عدنان علي**

بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، انتقل مركز الثقل الكفاحي الفلسطيني إلى الداخل وبدأت السلطة الفلسطينية التي تشكلت بموجب هذا الاتفاق تقضم مكانة منظمة التحرير حتى استحالت اليوم إلى ما يشبه الهيكل العظمي من دون لحم يكسوه، وأخفقت كل المحاولات التي بذلت في السنوات التالية لترميم المنظمة وبعث الحياة فيها. «فلسطين/ العربي الجديد» استطلعت آراء مجموعة من الكتّاب والمثقفين الفلسطينيين في ما آلت إليه أحوال المنظمة والمآلات المتوقعة في المستقبل.

يقول الكاتب الفلسطيني ماجد كيالي: «في الإجابة على التساؤلات المتعلقة بواقع ومصير منظمة التحرير سوف تتنازعنا التحيّزات في تحديدنا للواقع والمأمول، الممكن والطموح، وما هو كائن وما يفترض أن يكون، وطبعاً لا يمكننا التمييز أو الفصل بين أي من هذه المستويات، لأننا حينئذٍ نكون كمنْ نتحدث في السياسة بالرغبات فقط، في انفصال عن الواقع.

«لا يمكن النظر إلى منظمة التحرير اليوم وكأن شيئاً لم يحصل منذ أكثر من عقدين، إذ تم تهميش هذه المنظمة، مع الاحتفاظ بها لأغراض وظيفية، لصالح السلطة القائمة بموجب اتفاق أوسلو (1993)، مع ملاحظة أن هذا التحول حصل بإرادة قيادة المنظمة، وبحكم النهج القائم على التماهي بين المنظمة والسلطة».

وإذ يرى كيالي أن أطر منظمة التحرير تآكلت وتراجع دورها بسبب هذا النهج، يؤكد أن ذلك أدّى إلى انحسار مكانتها في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما مجتمعات اللاجئين، ما أضعف دورها كممثل شرعي، و«ما حصل للمنظمة هو نتيجة طبيعية لضمور قضية فلسطين باختزالها إلى مجرد قضية استقلال، لجزء من الشعب على جزء من الأرض، ونتيجة طبيعية لإقامة السلطة في الضفة والقطاع، التي أزاحت المنظمة، وباتت بمثابة مركز للعمل الفلسطيني، وبدلاً من أن تكون المنظمة هي مرجعية السلطة باتت السلطة، ومصالحها وأولوياتها، هي التي تتحكّم بالمنظمة، بخطاباتها ومستوى فاعلية أطرها».

لكن كيالي يؤكد أنه لا يمكن التعامل بالرغبات، «فهذه المنظمة التي تعتبر إنجازاً كفاحياً للشعب الفلسطيني، وإطاراً جبهوياً لكياناته السياسية، لم تعد كذلك، ولم تعد هي ذاتها، مع الأسف، أي أنه تم تبديد هذا الإنجاز قبل إنجاز حركة التحرر الوطني الفلسطيني لأهدافها، ولا حتى على مستوى دحر الاحتلال، والنتيجة أننا خسرنا المنظمة ولم نربح السلطة، على ما تؤكد تجربة الكيان الفلسطيني المشوّه والتابع والخاضع لسلطة الاحتلال في الضفة وغزة».

ويضيف: «لا أعرف كيف يمكن تجاوز هذا الواقع، فإعادة بناء المنظمة تتطلب أساساً القطع مع عملية أوسلو، واستعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لطابعها كحركة تحرر وطني ضد الاستعمارية والعنصرية الإسرائيلية، مع إعادة الاعتبار للتطابق بين أرض فلسطين وشعب فلسطين وقضية فلسطين، وبناء مؤسساتها بعيداً عن العقلية الفصائلية ونظام الكوتا، أي على قواعد وطنية ونضالية وتمثيلية وديمقراطية ومؤسسية... هذا ما نحتاجه سواء للمنظمة أو لأي كيانات سياسية جمعية».

الصحافي الفلسطيني مأمون كيوان يقول لـ«فلسطين/ العربي الجديد»، إن «حقائق التاريخ وتجارب الثورات تفيد بأن الأشكال السياسية ليست أصناماً بل هي قابلة للتغيّر في مسمياتها وأشكالها. وحال منظمة التحرير الفلسطينية لا تشذ عن هذه القاعدة. فمنظمة التحرير التي تأسست قبل 50 عاماً لم يتبق منها سوى هياكل تنظيمية ومؤسسات إدارية هامشية أو فولكلورية. ويشير حصاد عملها المتمثل باتفاق أوسلو إلى أنها استنكفت عن أداء مهمة التحرير من جهة ومن جهة أخرى قلّصت تمثيلها إلى تمثيل فلسطينيي الشتات والضفة والقطاع، وحتى هذا التمثيل المحدود سلبتها إياه السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحكومة حماس في قطاع غزة».

ويضيف: «وعليه تبدو عملية إعادة بنائها بمنزلة الضرب في الميت أو أمر دونكيشوتي، فمن هم الذين ستناط بهم عملية البناء؟ هل هم أعضاء المجلس المركزي من الفصائل الفلسطينية المتكلسة أو المتشظية، أم أعضاء المجلس الوطني المشتتون، وليست هناك إمكانية لإجراء عملية انتخابية نزيهة لانتخاب ممثلين جدد للشعب في هذه المنظمة؟».

ويختم كيوان: «باختصار هناك أزمة بنيوية ووظيفية يعاني منها العمل الوطني الفلسطيني منذ عقود لها أسبابها الذاتية والموضوعية، وطبعاً الأهمية الرئيسية هي للعامل الذاتي ممثلاً بالشعب الفلسطيني وتعدد ساحات وأشكال نضاله والتي تفرض أشكالاً مختلفة من التمثيل والشرعية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

حيفا

أحزاب الـ 48 من الأدوار المساندة إلى إعادة التعريف

تعاملت الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة عام 1948 مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني - طبعاً باستثناء الفلسطينيين في الداخل، وقبلت قيادتها لمشروع التحرر الوطني، دون أن تكون جزءاً منه

امطانس شحادة

(صورة من الفضاء للساحل الفلسطيني)

في الوقت الذي لم تكفّ فيه أهداف السياسة الفلسطينية عن الانكماش بين كل مرحلة ومرحلة، فمن برنامج تحرير كامل التراب الفلسطيني سنة 1965 (برنامج الانطلاقة)، إلى فكرة الدولة الفلسطينية سنة 1971، إلى البرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر سنة 1974، إلى خطة فاس سنة 1983، ثم إلى برنامج الاستقلال سنة 1988، وأخيراً برنامج السلام بحسب مؤتمر مدريد سنة 1991، والذي أفضى إلى اتفاق أوسلو سنة 1993 (راجعوا مقالة الزميل صقر أبو فخر، ملحق فلسطين/العربي الجديد، عدد 22 يونيو 2015)، نرى أن مطالب الفلسطينيين في الداخل (أي داخل أراضي 1948) تجاه دولة إسرائيل تأخذ منحى تصاعديًا، خاصة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو. فمن مطلب المساواة التقليدي وإنهاء الاحتلال، إلى الاعتراف بالفلسطينيين كأقلية قومية أصلانية لها حقوق جماعية، إلى فتح ملفات الـ48، والمطالبة بتغيير النظام إلى نظام ديمقراطي بصيغة دولة المواطنة. ومؤخراً، عودة الحديث عن حلّ الدولة الواحدة، بصيغ مختلفة، كحل واقعي للمأساة الفلسطينية. والمثير أن التحوّلات في الفكر والمطالب السياسية لدى الفلسطينيين في الداخل، جاءت من منطلق رؤيتهم لذاتهم، لهويتهم وانتمائهم، وخصوصية وضعهم داخل دولة إسرائيل، ودون تنسيق جدي أو توافق مع أطراف فلسطينية أخرى، وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية، بل ربما كرد فعل على تراجع دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وتآكل الحركة الوطنية الفلسطينية، وبشكل متواز للحقبات الزمنية التي يقترحها أبو فخر. ونجد أيضاً أن علاقات الداخل الفلسطيني مع منظمة التحرير تأثرت تباعاً لتلك الحقبات.

لم ينضو ما تبقى من الشعب الفلسطيني في حدود الـ48 بعد النكبة، بشكل رسمي وعلني، في أي مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني، داخل الأجسام التمثيلية الرسمية للشعب الفلسطيني، وخصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية بعد تأسيسها عام 1964. ولم تنسّق الأحزاب الممثلة للفلسطينيين في الداخل (يشمل الحزب الشيوعي الإسرائيلي) مع منظمة التحرير الفلسطينية في خطواتها، أو مواقفها، أو في طرحها السياسي، على الأقل لغاية ثمانينات القرن المنصرم. وقد تعاملت الأحزاب العربية في الداخل مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني - طبعاً باستثناء الفلسطينيين في الداخل، وقبلت قيادتها لمشروع التحرر الوطني، دون أن تكون جزءاً منه. بداية العلاقات العلنية والتواصل بين منظمة التحرير وأحزاب وائتماتهم، وخصوصية وضعهم داخل دولة إسرائيل، ودون تنسيق جدي أو توافق مع أطراف فلسطينية أخرى، وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية، بل ربما كرد فعل على تراجع دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وتآكل الحركة الوطنية الفلسطينية، وبشكل متواز للحقبات الزمنية التي يقترحها أبو فخر. ونجد أيضاً أن علاقات الداخل الفلسطيني مع منظمة التحرير تأثرت تباعاً لتلك الحقبات.

> بقي فلسطينيو الـ48 خارج الأجسام التمثيلية الرسمية للشعب الفلسطيني

قال عدد من أعضاء كنيست سابقين في مقابلات شخصية أجراها كاتب هذه المقالة، في إطار دراسة حول نجاعة العمل البرلماني للفلسطينيين في الداخل ما زالت قيد الإعداد) لكسر القيود الإسرائيلية، وتعزيز الانتماء الفلسطيني، وقد سعت منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد، إلى تجنيد الأحزاب العربية لدعم اليسار الإسرائيلي للبدء في عملية مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. أي أن طبيعة التواصل تأثرت إلى حد بعيد بالأهداف وبالمشروع الوطني الداخل، وقبولها لأهداف المشروع الوطني الفلسطيني دون أي نقد، وقبلت بأي حل للقضية الفلسطينية يطرحه اليسار الإسرائيلي، وتقبل به منظمة التحرير الفلسطينية. تعزّزت العلاقات بين أحزاب الداخل ومنظمة التحرير الفلسطينية مع بدء مفاوضات السلام بين إسرائيل والمنظمة بداية التسعينات، في مؤتمر مدريد ومن ثم مفاوضات أوسلو، حيث قامت الأحزاب العربية بدور استشاري لمنظمة التحرير من جهة، وبدور لاعب التعزيز لليسار الإسرائيلي في الكنيست من جهة أخرى، حينها بذلت المنظمة جهداً كبيراً في محاولة إقناع بعض الأحزاب العربية بخوض الانتخابات في قائمة واحدة، كالحزب العربي الديمقراطي والحركة التقدمية للسلام والمساواة، وذلك لتعزيز تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست، ورفع حصة «اليسار» في الكنيست، وبالتالي تسهيل عملية التفاوض، ومن ثم دعم حكومة رابين. بهذا المعنى كانت حدود وأهداف التواصل في تلك الحقبة محددة في العمل المشترك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام 1967، وبهذا اعتراف ضمني من منظمة التحرير بواقع تقسيم القضية الفلسطينية، وإخراج الفلسطينيين في الداخل من المشروع الوطني الفلسطيني، ودعم للحلول السلمية بسبب خصوصية وضعهم. أيضا في هذه المرحلة لم تتعامل الأحزاب العربية بشكل نقدي مع منظمة التحرير، ولا مع عملية التفاوض، ولا مع اتفاقات أوسلو التي وقّعت عام 1993. الأحزاب العربية قلبت تقاسم الأدوار هذا.

التحول الثاني الأبرز في منظومة العلاقات بين الأحزاب العربية ومنظمة التحرير، حصل بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وتغيير معالم المشهد الفلسطيني وطبيعة الصراع، ناهيك عن التحولات في الإقليم، وفي وعي ومطالب الفلسطينيين في الداخل. لم تعد العلاقة بين أحزاب تمثل فئة صغيرة مهمشة من الشعب الفلسطيني مقابل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (أي منظمة التحرير)، بل بين أحزاب فاعلة على الساحة الإسرائيلية تسعى لترتيب مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، وقد يكون لها دور هام في دعم استمرار العملية السلمية، وبين سلطة فلسطينية تتفاوض مع إسرائيل وتتصرف بشكل براغماتي، تخطئ أحياناً وتصيب في أحيان أخرى. هذه المرحلة هي مرحلة تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقال مركز الثقل إلى السلطة الفلسطينية، وإلى داخل أراضي الـ 67. بات المشروع الفلسطيني يقتصر على صيانة السلطة الفلسطينية والحكم الذاتي، والسعي لنيل الاستقلال في حدود السابع من حزيران 1967، وذلك من خلال عملية التفاوض المحكومة بموازين القوى المحلية والدولية. هذا التحول غير من طبيعة العلاقات ووتيرتها. أصبحت العلاقات بوتيرة عالية يفضل القرب الجغرافي، وبات هامش نقد السلطة من قبل التيارات السياسية الفاعلة في الداخل أوسع، لأنها لم تعد تتعامل مع حركة تحرر وطني لها محدوديتاها، ولها تبرير لإخفاقاتها. كما ارتفع عدد الأحزاب العربية في الداخل، وانضم إليها تيار وطني قومي، وتيار إسلامي. إلا أن هذه العلاقات، على الرغم من بعض النقد الذي وجه إلى السلطة بسبب طريقة إدارة المفاوضات، لم تشهد شرخاً أو توتراً جدياً لغاية استشهاد الرئيس السابق ياسر عرفات، وربما بفضل رمزية شخص عرفات في هذه المعادلة. صحيح أن طبيعة ونوع العلاقات بين الأحزاب العربية في الداخل والسلطة الفلسطينية، لم تشكل إجماعا لدى الأحزاب العربية والمجتمع العربي في الداخل، إلا أنها تشكل مصدر خلافات بين الأحزاب العربية، لغاية استشهاد الرئيس ياسر عرفات وانتقال الرئاسة إلى محمود عباس.

في مرحلة الرئيس محمود عباس استمر التواصل عبر السلطة الفلسطينية وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذه المرحلة بدأت تشهد خلافاً واختلافاً في وجهات النظر بين بعض الأحزاب في الداخل، وبين السلطة الفلسطينية. وظهرت دعوات من قبل بعض الأحزاب العربية في الداخل لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. كما ظهرت انتقادات لأسلوب إدارة المفاوضات، وعدم تمكن السلطة من التوصل إلى إقامة الدولة الفلسطينية. هذه الخلافات بين بعض أحزاب الداخل والسلطة الفلسطينية، احتدت على أثر الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، والانقلاب على نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006.

(باحث فلسطيني/ مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تآكل الهالة واختلاف الأدوار

بعد رحيل ياسر عرفات أصبح التواصل عبر السلطة الفلسطينية وغاب ذكر منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذه المرحلة بدأت تظهر خلافات واضحة في وجهات النظر بين بعض القوى السياسية في فلسطين المحتلة عام 1948، وبين السلطة الفلسطينية. وظهرت دعوات من قبل بعض الأحزاب العربية في الداخل لإعادة بناء، منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعد بعض هذه الأحزاب ترضى بوظيفة لاعب الاحتياط لليسار الإسرائيلي، ولم تعد تقبل بأي حل يطرحه اليسار الإسرائيلي، وتقبل به السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، وبعضهم الآخر ما زال يدعم مواقف السلطة الفلسطينية، كونه يتعامل مع نفسه كجزء من اليسار الإسرائيلي. لكن بالمجمل، هالة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تآكلت إلى حد بعيد، منذ عام 2006.

رام الله

صراعات النفوذ في «جغرافية المعازل»

ثلاث قصص اخيرة تشير إلى خطورة الصراع على مواقع القوة والنفوذ في التباسات «السلطة» و«المنظمة»

خليل شاهين

غداً تعبير «انقلاب على الشرعية» عملة رائجة في الخطاب الفلسطيني الرسمي ووسائله الإعلامية، لكنها عملة مزيفة يصعب تداولها، فليس هناك انقلاب ولا شرعية أصلاً.

سطع نجم «خطاب الانقلاب» -المتجدد بين فينة وأخرى- منذ تبادل سلطتي «حماس» في قطاع غزة، و«فتح» في بقايا «الضفة الغربية»، الاتهامات بالانقلاب على «مصادر شرعية» فضلها كل طرف على مقاسه. في مقابل ذلك، كان الانقسام يستمد «شرعنة» استمراره وتعمقه من مصدره الأساسي المتمثل في بقاء الأمر الواقع على حاله بفعل السياسة الإسرائيلية في تجزئة المجزأ وتقسيم المقسّم عبر حصار وفصل قطاع غزة، وإعادة تشكيل دور ومهمات السلطة في بقايا الضفة كوكيل لسلطة الاحتلال، مع ضمان التحكم في منسوب أي تهديدات للمنظومة الحالية للسلطة، سواء من داخل «فتح»، أو من «حماس» غير القادرة على ممارسة الحكم في الضفة.

وكنت قد كتبت، في نهاية تشرين الأول 2010، «قراءة في مشهد فلسطيني مهشم»، لا سيما بفعل نتائج مسار اتفاق أوسلو، الذي كان إبرامه، في حد ذاته، تعبيراً عن تكثف «السياسة» في نطاق «جغرافيا المعازل»، قبل أن تؤغل في تفكيك المفكك، وتقسيم المقسم، كعنوان لممارسة سياسية سائدة لا تقوى على إعادة تجميع أجزاء الجسم الفلسطيني، فتمعن في فعل التفكيك بلا هدى، في انتظار أن ينتهي بمعجزة إعادة التركيب، والنتيجة: تهشيم المشهد الفلسطيني العام. وتهشم المشهد يطاول كل الحقول والميادين: الجغرافيا، الديموغرافيا، الاقتصاد، الثقافة، الفكر، بنية المجتمع، والسياسة أيضاً. لكن الأخيرة ذات بعد أشد خطورة، ففي نجاعتها أو إخفاقها تكمن العلاقة السببية مع مدى تقدم أو تراجع الانهيار في باقي الحقول والميادين. ذلك أن فقدان البعد الوطني الجمعي في السياسة، يفضي إلى مزيد من التفكك، فيما يؤدي تفكك المبنى السياسي العام نفسه إلى خطورة تدنو من الكارثة الوطنية.

في ظل هذا الوضع المهشم، تتفكك السياسة ذاتها على مقاس أصحاب المصالح ضمن تحالفات بين أقطاب السياسة والاقتصاد والأمن، لتتصارع في مجتمعات أو تجمّعات الفلسطينيين، سعياً وراء تعظيم مواقع القوة والنفوذ في «معازل وغيتوهات» تبدأ من قطاع غزة، مروراً بالضفة الغربية، وربما ليس انتهاء بتجمعات الشتات. عند هذه اللحظة في صناعة الانقسام الفلسطيني، انتهت وظيفة أوسلو إسرائيلياً، وانفتحت وظيفته فلسطينياً، فتم تفكيك المفكك أصلاً، من طرفي الصراع الداخلي بامتداداته الإقليمية والدولية، وانتقل الطرفان من استعصاء المحاصصة السياسية إلى انفتاح أفق المحاصصة الجغرافية على واقع مقسم جاهز بفعل السياسة الإسرائيلية لتقديم الولاء للسلطات المحلية الأكثر قوة ونفوذاً.

في سياق هذا الصراع على مواقع القوة والنفوذ، يضمحل دور القيادة المركزية الموحدة، سواء على مستوى السلطة المنقسمة، أو منظمة التحرير المغيّبة، وتصبح العقبة الأولى أمام تجسيد طموحات المتنافسين على مواقع النفوذ هي المؤسسات القوية الموحدة، والصلاحيات المحددة القائمة على الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، كما يصبح العدو الأول، هو تنامي دور الأحزاب والنخب السياسية والمنظمات الأهلية والاتحادات والنقابات والشباب ووسائل الإعلام المستقلة. بل ويصبح الانقلاب الحقيقي هو الانقلاب على فرص التوافق الوطني التي يمكن أن تفتح الطريق لمراجعة المسار ووقف حالة التراجع في مكانة القضية الفلسطينية واعتماد استراتيجية وطنية شاملة قادرة على إعادة بناء الكيان التمثيلي الواحد، والقيادة الوطنية الموحدة، ومواجهة تقدم المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري.

> البرنامج السياسي هو الغائب الأكبر عن الصراع الداخلي الجاري

أما التظاهرات العملية للصراعات الداخلية، فتأخذ أشكالاً عدة، سواء في الضفة أو القطاع، في مقدمتها الإقصاء السياسي للمؤسسات والقوى والخصوم، واستدعاء المؤسسات وفق منظوماتها القائمة في الضفة أو القطاع، حسب الحاجة، بدءاً من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مروراً بالحكومة، والكتل البرلمانية، وصولاً إلى المحاكم والنيابة العامة والأجهزة الأمنية، عندما تكون هناك حاجة لتوظيفها كأدوات لإقصاء الخصوم تحت شعارات حماية «الشرعية» من «مؤامرات انقلابية»، أو صيانة «السلم الأهلي» في مواجهة مخططات إثارة «النعرات الطائفية» أو تهديد «الأمن والاستقرار» الذي ينعم به الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

(كاتب فلسطيني/ رام الله)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

«اللجنة التنفيذية» ومسؤولو فصائل، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 (تصوير: عصام ريماوي)

بيروت

طيف المنظمة لا يغادر لبنان

بين مخيمات صبرا وشاتيلا والبرج ومار إلياس، لا يزال هناك ما يذكّر الزوار بأن منظمة التحرير جمعت يوماً الفلسطينيين تحت راية واحدة

نادر فوز

مخيم شاتيلا (تصوير: كاوه كاظمي)

لا يمكن لطيف منظمة التحرير أن يترك بيروت. ففي يوم مضى، كانت هذه المدينة تكاد تمثّل عاصمة المنظمة والفلسطينيين في فلسطين وفي الشتات. في «بيروت الغربية» جسّدت المنظمة ما يشبه دولتها خلال أولى سنوات الحرب الأهلية، أو حتى قبل هذه الحرب بسنوات. وعلى أطراف بيروت وضواحيها، لا تزال مخيمات اللجوء شاهدة على هذه التجربة، بحلوها ومرّها، بانتصارات فدائييها وخساراتهم، بالتقارب والتباعد مع أهالي المدينة، وبالتآكيد بالمجازر التي ارتكبها الإسرائيليون يوم دخلوا بيروت.

بين مخيمات صبرا وشاتيلا والبرج ومار إلياس، لا يزال هناك ما يذكّر الزوار بأن منظمة التحرير جمعت يوماً الفلسطينيين ووحدتهم تحت راية واحدة. واليوم، الداخل إلى هذه المخيمات يصطدم بواقع الانقسام الفلسطيني، فتتوزّع هذه المساحات الصغيرة المأهولة إلى مربعات خاصة بالفصائل. لكل منها ركنها وبيئتها وسطوتها، وما على الساكنين هنا سوى التعايش مع هذا الواقع في المسيرة اليومية للبحث عن لقمة العيش وابتداع أساليب البقاء على قيد الحياة في تجربة سياسة واجتماعية وإنسانية عجّت بالمآسي. لياتي انتهاء تجربة منظمة التحرير إضافة إلى هذه المآسي، ما يحمل المزيد من التشتّت بين الفلسطينيين وضياع وحدتهم التي كرّستها المنظمة في يوم مضى.

تختلف اليوم وجهة نظر الفلسطينيين تجاه منظمة التحرير، نتيجة الانقسام السياسي من جهة وواقع اللاجئين من جهة أخرى وغياب المنظمة عن أداء دورها بين الناس في مخيمات اللجوء. في مخيّمات بيروت، لا تزال صور باسر عرفات معلّقة في كل مكان، كما لو أنها الوحيدة القادرة على جمع أبناء المخيّمات، بالإضافة إلى الشعارات والعناوين الأخرى، كـ«القدس» و«حق العودة» وخارطة فلسطين.

في هذا الإطار، يشير مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان، مروان عبد العال، لـ«فلسطين/ العربي الجديد»، إلى أنّ «النقاش موجود حول منظمة التحرير منذ تشكّلها، وهو موضوع له حساسياته الخاصة في ظل ما آلت إليه الأوضاع، خصوصاً في النظام العربي العام». يقول عبد العال إنه كان يفترض بالمنظمة أن تكون خارج هذا النظام «لا بل متمردة عليه»، وإذ بها تقع في الأخطاء نفسها. وإذا كان عبد العال يؤكد على أنّ «منظمة التحرير عنوان للتحرر الوطني وشكّلت هوية فلسطينية وشخصية وطنية للفلسطينيين»، إلا أنّ «التناقضات في المنظمة بدأت وتطوّرت على مراحل، منذ مؤتمر الرباط إلى أوسلو وصولاً إلى الانقسام السياسي الحاصل اليوم بين الفصائل». تمكّنت منظمة التحرير من رسم كيان معنوي أو وطن ومعنى للفلسطينيين، لكن عبد العال يلفت إلى وجود ثلاثة عوامل أساسية أحاطت المنظمة بالخطر: أولاً الانقسام بين غزة والضفة، ثانياً القرارات الدولية التي تدفع في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى وضع الفلسطينيين في الشتات. وكل هذا الواقع يندرج في إطار «محاولة الاحتلال الإسرائيلي تجزئة القضية والشعب الفلسطيني». والمطلوب اليوم، بحسب عبد العال، إعادة بناء الذات «وابتداع صيغ جديدة لإعادة بناء هذا الشكل التنظيمي، في حين أنّ لا وجود لكيان على الأرض ولا لكيان معنوي»، وبالتالي فإنّ هذا الإطار الشرعي الذي يجمع الفلسطينيين بحاجة إلى تعديلات كبيراً في محاولة لإعادة بناء الوحدة الوطنية.

> تحوّلت إلى أداة بيد السلطة بدل أن تكون السلطة أداة بيد المنظمة

يشير المرة إلى «الواقع التنظيمي داخل المنظمة، حيث لا انتخابات حقيقية فيها ولا مؤسسات، كما أنّ المجلس الوطني الفلسطيني لم ينعقد منذ 1996، في حين أنّ متوسط أعمار أعضاء اللجنة التنفيذية يتجاوز السبعين عاماً». يشير المرة إلى أنّ «مسألة القرار داخل المنظمة، وهي مسألة حساسة لكل الفصائل، محتكر لأشخاص متسلّطين داخلها. ففي حين أن المؤسسات التنظيمية معطلة، تتخذ القيادة القرارات نتيجة اجتماع أشخاص دون نقاش سياسي». يعتبر مسؤولو حماس أنّ منظمة التحرير «تحوّلت إلى أداة بيد السلطة بدل أن تكون السلطة أداة بيد المنظمة»، ليطرح الحماسويون خريطة طريق لإعادة بناء وتطوير منظمة التحرير، ويكون ذلك عبر «التقاء جميع القيادات في إطار القيادة الفلسطينية الموحدة من أجل التقدم بخطوات عملية». فالطلوب، بحسب الحماسويين، وضع برنامج سياسي موحّد، ثانياً تفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وثالثاً إجراء الانتخابات على وتطوير ليتمكن من استعادة دوره على المستوى الوطني.

من جهة أخرى، لحركة حماس في لبنان وجهة نظر مختلفة تماماً تجاه المنظمة. تعتبر الحركة أنّ وجود منظمة التحرير الفلسطينية إنجاز بحد ذاته، إلا أنّ مهمة المحافظة على هذا الإنجاز تتطلّب الكثير من العمل وبناء الثقة وإعادة بناء المؤسسات. فيشير المسؤول الإعلامي لحماس في بيروت، رأفت المرة لـ«فلسطين/ العربي الجديد»، إلى الواقع السياسي داخل المنظمة «التي انحرفت عن مسارها، فاعترفت بإسرائيل وعقدت الاتفاقات مع العدو، كما باتت المقاومة بالنسبة لها إرهاب، وتقوم بالتنسيق مع الإسرائيليين حتى على المستوى الأمني ومحاسبة المقاومين، ليس من حماس فقط بل من كل الفصائل». وبالإضافة إلى هذا الجانب السياسي، يشير المرة إلى «الواقع التنظيمي داخل المنظمة، حيث لا انتخابات حقيقية فيها ولا مؤسسات، كما أنّ المجلس الوطني الفلسطيني لم ينعقد منذ 1996، في حين أنّ متوسط أعمار أعضاء اللجنة التنفيذية يتجاوز السبعين عاماً». يشير المرة إلى أنّ «مسألة القرار داخل المنظمة، وهي مسألة حساسة لكل الفصائل، محتكر لأشخاص متسلّطين داخلها. ففي حين أن المؤسسات التنظيمية معطلة، تتخذ القيادة القرارات نتيجة اجتماع أشخاص دون نقاش سياسي». يعتبر مسؤولو حماس أنّ منظمة التحرير «تحوّلت إلى أداة بيد السلطة بدل أن تكون السلطة أداة بيد المنظمة»، ليطرح الحماسويون خريطة طريق لإعادة بناء وتطوير منظمة التحرير، ويكون ذلك عبر «التقاء جميع القيادات في إطار القيادة الفلسطينية الموحدة من أجل التقدم بخطوات عملية». فالطلوب، بحسب الحماسويين، وضع برنامج سياسي موحّد، ثانياً تفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وثالثاً إجراء الانتخابات على مستوى المجلس الوطني في الداخل والخارج. أي باختصار «معالجة الخلل السياسي الذي تعيشه المنظمة من خلال القيادة الموحدة بهدف ترميم الوضع الفلسطيني وإصلاح المنظمة». في شوارع المخيم يخيّم الانقسام أيضاً حول المنظمة. ففي حين يصر البعض على دور منظمة التحرير، يرى البعض الآخر تراجعها أو حتى غيابها الكامل عن قضايا الناس أو حتى وحدتهم السياسية. يعتبر أبو علي الأشواه أنّ «المنظمة لا تزال الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين». أما الانقسام السياسي «فيمكن تجاوزه من خلال العودة إلى ميثاق المنظمة وجمعها لكل الفصائل». وكذلك يعتبر علي عبد حيدر، من مخيم برج البراجنة، أنه «لولا المنظمة لما تحقق شيء ولما كان تم الاعتراف بدولة فلسطين وبحقوق الفلسطينيين». يعتبر حيدر أن «كل شيء يمكن أن يصطلح أولاً من خلال المحافظة على المنظمة ومن ثم من خلال إجراء المصالحات بين كافة الفصائل».

(مراسل العربي الجديد في بيروت)

رأي

في بلد الطوائف

زكي بيضون

كوني من مواليد 1981، انتهت الحرب اللبنانية قبل أن أبدأ بقراءة الصحف أو متابعة النشرات الإخبارية، لكنني عشتها في القصف والملاجئ وأحاديث البالغين، التي كان الأطفال يتلقفونها ويكررونها في إثارة دون أن يفهموها. كبرت في محيط مقرّب من الحزب الشيوعي، وخلال سنوات مراهقتي كانت ذكرى الحرب شديدة الحضور في الأحاديث مع أهلي وأصدقائهم وأصدقائي وأهلهم الذين كانوا في معظمهم قياديين أو مقاتلين سابقين في الحزب الشيوعي ومنظمة العمل وتنظيمات يسارية رديفة. لا يوجد رواية موحّدة وموضع اتفاق عن تاريخ الحرب اللبنانية وتاريخ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، والرواية التي في جعبتي، بموازاة روايات أخرى، هي مزيج من المعاينة الشخصية والشهادات والقراءات. قلما سمعت، في طفولتي، أحداً يتحدث عن منظمة التحرير. في المقابل كنت أسمع بانتظام أسماء، مثل «فتح»، «الجبهة الشعبية»، «الجبهة الديمقراطية» «الصاعقة»، «القيادة العامة»، «جبهة التحرير العربية»، الخ. إن كانت هذه المجموعات المسلحة تحمل كلها ماركة «منظمة التحرير»، فكل منها كان لها منطقتها وجماعتها وعزابها ومموّلها الإقليمي (الصاعقة والقيادة العامة كانت محسوبة على النظام السوري، جبهة التحرير العربية على النظام العراقي، الجبهة الشعبية كانت ماركسية إلخ.). بالإضافة إلى سجنها الخاص الذي تودع فيه خصومها، ولم يكن من النادر، أن يصل تنافسها على مناطق النفوذ إلى حد الصدام المباشر. نزحت المنظمة إلى لبنان بعد «إخراجها» من الأردن لتبسط سيطرتها على مخيمات اللاجئين الأبديين (راجع مقالي «لبنان.. النكبة ليست ذكرى»، ملحق فلسطين/العربي الجديد 2015/05/16) الذين لم يستفيدوا من تحسن أوضاع المسلمين بعد أحداث 1958 والحقبة الشهابية، وكانوا يعيشون منذ ربع قرن في حالة عزل وحرمان تتطابق مع سياسة أبرتهايد. كما هو معروف، اصطدمت تلك المجموعات بالجيش والدولة اللبنانية التي كانت لا تزال تحت هيمنة الموارنة السياسية (وإن بصيغة مخففة بعد الإصلاحات الشهابية). وتحالفت مع قيادات يسارية وزعامات مسلمة، وأدت هذه المحصلة إلى الحرب الأهلية. لكن تجدر الإشارة إلى أن الفرز الطائفي للصراع، لم يكن واضحاً عشية تلك الحرب، فعدد لا يستهان به من القيادات والكوادر اليسارية كان مسيحياً، كما كانت حصلت اشتباكات مع المسلحين الفلسطينيين في عدد كبير من البلدات والقرى الجنوبية الشيعية، بالإضافة إلى صيدا، عاصمة الجنوب السنية. الواقع أن الطبيعة اللا منضبطة لهذه المجموعات والحنق المتراكم لدى أشقياء المخيمات الذين تم تسليحهم، أديا بداهةً إلى فائض من الاستقواء، والانتهاكات في العلاقة مع الجنوبيين، مما خلق حالة احتقان سبقت الحرب بسنوات وانتهت بالواقعة المأساوية عن استقبال جيش الاجتياح الإسرائيلي بالأرز في القرى الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية. تسمع غالباً قدامى الحزب الشيوعي يرددون أنه إذا كانت الأحزاب اليسارية العروبية ذات القاعدة المسلمة تُلام على استقوائها بالمجموعات المسلحة الوافدة على الشريك، فالقيادات المسيحية تُلام على وضعها كل المسلمين في سلة واحدة وتحويلها الصراع مع المسلحين الفلسطينيين إلى حرب طائفية دموية. تسمعهم يقولون، أيضاً، إن المجموعات الفلسطينية المسلحة كانت تحولت أثناء الحرب إلى أرستقراطية عسكرية في الجنوب وصارت تستقدم مقاتلين في صفوفها بالمال. هؤلاء، كانوا يتشكلون من الفقراء اللبنانيين وجنسيات مختلفة عربية وغيرها. الأمر الأكيد هو أن القيادات الفلسطينية وضعت طائفة اللاجئين اليتيمة في مواجهة ضد كل الجماعات اللبنانية الأخرى، وبعد انسحاب المقاتلين إبان الاجتياح الإسرائيلي، تُركت المخيمات فريسة للعمليات الانتقامية من مجازر صبرا وشتيلة إلى حرب المخيمات بقيادة حركة أمل التي، وإلى جانب فائض الدعم السوري الذي حظيت به، ترجح كفتها على الحزب الشيوعي إلى أنها عرفت، كيف تقول للجنوبيين في خضم حرب طائفية: «نحن شيعة ولسنا حزباً أمميا».

(كاتب لبناني/ باريس)

العربي الجديد
الأحد 19 يوليو / تموز 2015 م 3 شوال 1436 هـ
العدد 5 السنة الأولى
Sunday 19th July 2015

ملحق
فلسطين

للاجئين كلمتهم

وإذ نقرأ بعض صوت الشارع الفلسطيني في اللجوء الأجنبي أو الجوار العربي، نجد أن الآراء بمجملها تعبّر عن وعي وطني جماعي متقدّم، لكن الواقع لا يرتقي لهذا الوعي الذي قد تكون أبرز نقاط ضعفه عدم قدرته على بلورة قيادة

آراء من مخيّمات الأردن

عمان ـ **محمد فضيلات**

■ **نايف أبو حمد**، 54 عاماً، سكان مخيم مأدبا للاجئين الفلسطينيين (جنوبي عمّان): «منظمة التحرير تجربة انتهت بناء على الظروف القائمة على الساحة الفلسطينية من انقسامات وعدم قدرة الزعامات التقليدية على خلق اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو الخارج. الشعب الفلسطيني اليوم تائه من جراء عدم وجود قيادة حقيقية تمثله وتلبي طموحاته وتواجه تحديات المرحلة وتدير الملفات بنجاح».

■ **محمد الطيطي**، 33 عاماً، سكان مخيم سوف للاجئين الفلسطينيين (في محافظة جرش شمالي عمّان): «مدة صلاحية منظمة التحرير انتهت لكون القائمين عليها في هذا الوقت من أعوان الصهاينة. أعتبر الممثل الشرعي للفلسطينيين في الداخل والخارج من يحمل السلاح في وجه العدو الصهيوني، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. الشعب الفلسطيني ملّ من طاولة المفاوضات والحل السلمي، وحماس هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني والمقاومة هي الحل للقضية الفلسطينية».

■ **رؤى زيدان**، 27 عاماً، أردنية من أصول فلسطينية، تقيم في مدينة الفحيص (غربي عمّان): «أومن بأن قدمته المنظمة من بطولات في التاريخ الفلسطيني لا يمكن تجاهله ولا يمكن بلحظة سخط أن نعلن وفاته، لكن المنظمة اليوم بحاجة لإعادة ضبط لأولوياتها، فهل السلطة والكراسي أهم من قضية الحق الفلسطيني؟ أعتقد أن الأمل بإعادة البناء قائم وأن الشعب الفلسطيني بحاجة لكل فصيل في هذا الوقت أكثر من كل وقت، لكن في الوقت ذاته لا أعتقد أنها باتت الممثل الشرعي الوحيد لأن في ذلك إجحافاً لما تقوم به فصائل فلسطينية غير منضوية تحت لواء المنظمة، وفي النهاية أعتقد أن كل من يحمل السلاح ضد العدو يمثلني ويمثل الشعب الفلسطيني».

■ **محمود صدقة**، 49 عاماً، يقيم في مخيم الوحدات للاجئين الفلسطينيين في عمّان: «لا يوجد حالياً ممثل حقيقي للشعب الفلسطيني لا المنظمة ولا حماس، وأعتقد أنه لا بد من إعادة صوغ مشروع وطني فلسطيني تحرري واضح ويستند إلى خيارات واضحة ويكون بعيدا عن كل رموز المرحلة السابقة».

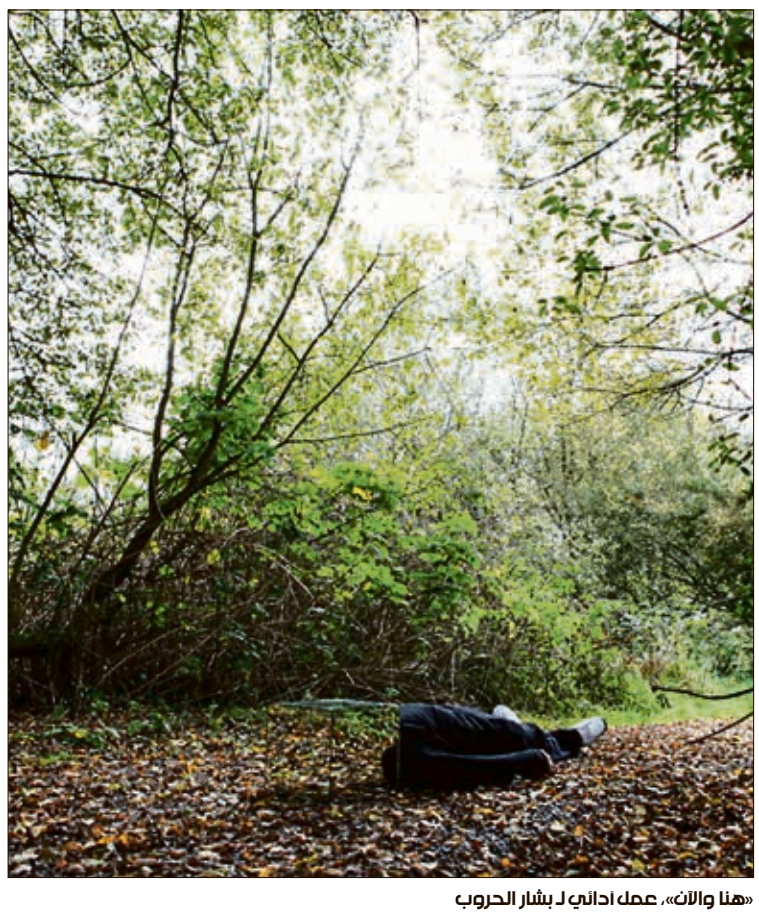

«هنا والآن»، عمل أدائي لـ بشار الحروب

أصوات فلسطينية من الكويت

الكويت ـ **العربي الجديد**

■ **عزت عياد** (خبير برامج كومبيوتر): «منظمة التحرير بوضعها الحالي لا تمثل الشعب الفلسطيني، فهي مسلوبة القرار من قبل رئيس السلطة عباس الذي انتهت ولايته منذ أكثر من 8 سنوات، وكذلك بسبب تشكل قوى فلسطينية (الجهاد وحماس) خارج هذا الإطار. المطلوب إعادة تشكيل منظمة التحرير وفق الواقع المعيش، وأن تشارك كافة القوى في صنع القرار السياسي لا كما هي الحال الآن».

■ **سهام أبو غزالة** (مركز التراث الفلسطيني): «منظمة التحرير الفلسطينية تشكلت لتكون الوعاء الذي يضم كافة أطياف الشعب الفلسطيني من مستقلين وفصائل وشتات، وأخذت شرعيتها الأممية كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وبالتالي هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، لكن في الوضع الموجودة فيه الآن هي مغيبة ولا تقوم بالدور الفعلي المطلوب منها».

■ **وصال مطر** (لاجئة فلسطينية): «كانت وما زالت لا يحمل اسمها أياً من المعنيين: التنظيم والتحرير، وانتفت عنها هاتان الصفتان بالذات بعد اتفاقيات الاستسلام المسماة اتفاقيات أوسلو. كانت مصرفاً لصرف النقود وشراء الذمم. لم تقدم على أي عمل حقيقي لرفع المعاناة عن شعبها، بل عملت على إيصاله إلى ما هو عليه حالياً. هي تجربة منتهية تماماً، ولا يمكن إعادة بنائها».

■ **سامي شاهين** (مدير مبيعات في شركة مواد بناء): «المنظمة للأسف في حالة ركود وتراجع على كل الصعد، خصوصا كممثل وطني لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج».

■ **نادر خيري أبو الجبين** (مثقف وناشط سياسي فلسطيني): «منظمة التحرير أعظم إنجاز حققه الشعب الفلسطيني لإبراز كينونته السياسية منذ النكبة، وبالرغم من تعدد النكسات الفئوية والتنظيمية والموضوعية والذاتية التي اعترضتها، دوليا وإقليميا وعربيا وداخليا على مرّ السنين، إلا أنها استطاعت اجتيازها بقوة وإصرار أحيانا، وبضعف وتنازلات في أحيان اخرى، وكان ذلك بسبب التفاف الشعب الفلسطيني بأغلبيته حولها بتعدد فئاته واتجاهاته السياسية. اعتبرها البعض الوسيلة لتقديم التنازلات لتحقيق دويلة تفتقد أبسط حقوقها السيادية، بينما اعتبرها البعض الآخر الملجأ الأخير كمظلة جامعة صامدة ومقاومة تحافظ على ما تبقى من الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة. لكنها تبقى الإطار الأوسع الذي يضم الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده على حد سواء، فأنا مثلا كابن يافا والمولود في المهجر القسري، لا تمثلني السلطة الفلسطينية ولا سلطة حماس ولا سلطة البلد الذي أحمل جواز سفره ولا سلطة البلد الذي أقيم فيه، بل ما يمثلني هو منظمة التحرير بالرغم من إخفاقاتها وابتعادها عن أساسياتها. إعادة بناء منظمة التحرير على الأسس التي قامت عليها ومن أجلها هي ضرورة حتمية، ويجب أن تبدأ بانتخابات عامة وحرة ونزيهة لمجلس وطني جديد، يشارك فيها الفلسطينيون في مختلف أماكن وجودهم. وبعد ذلك تأتي مرحلة إعادة بناء مؤسّسات المنظمة واتحاداتها الشعبية على أسس ديمقراطية وعلمية وفنية وعملية».

هيئة تحرير العدد:
انطوان شلحت، نجوان درويش
pal@alaraby.co.uk